



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



وثائق تاريخية

دورية ربع سنوية
تصدر عن مركز دراسات الخليج
والجزيرة العربية في جامعة الكويت

تاريخ الكويت والوثيقة العثمانية عام ١٧٠١م

بين أزمة النص وأبعاد المضمون

أ. د. عبدالله الهاجري

الكويت في مذكرات مدحت باشا

أ. حصة فالح العجمي

الكويت ودعم القضية الفلسطينية: المحسنة الكويتية شاهدة الحمد الصقر

د. خالد يوسف الشطي

الوقف الخيري في الكويت: المحسن الكويتي ناصر بن عبدالله الفنيني

أ. طلال الرميضي

العدد (٢)

ديسمبر ٢٠٢٠م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



وثائق تاريخية

دورية ربع سنوية تصدر

عن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت

تاريخ الكويت والوثيقة العثمانية عام ١٧٠١ م

بين أزمة النص وأبعاد المضمون

أ. د عبدالله الهاجري

الكويت في مذكرات مدحت باشا

أ. حصة فالح العجمي

الكويت ودعم القضية الفلسطينية: المحسنة الكويتية شاهدة الحمد الصقر

د. خالد يوسف الشطي

الوقف الخيري في الكويت: المحسن الكويتي ناصر بن عبدالله الفيني

أ. طلال الرميضي

العدد (٢)

ديسمبر ٢٠٢٠م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية بجامعة الكويت

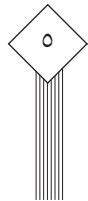
الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت
ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت
هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)
البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com
الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
الكويت - ٢٠٢٠

تأسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت في عام ١٩٩٤، كمركز بحثي يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار سلسلة «وثائق تاريخية»، وهي دورية تُعنى بنشر الوثائق التاريخية التي تتعلق بتاريخ دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية، ويقوم نخبة من الخبراء والمختصين بالتعليق على هذه الوثائق من ناحية محتواها والظروف التاريخية التي صاحبت إصدارها. وتهدف هذه الدورية إلى تزويد الباحثين والمهتمين بمراجع تاريخية من خلال الاستفادة من أرشيف المركز الذي يحتوي على العديد من الوثائق التاريخية النادرة.



**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

أ.د. رشيد العنزي

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبد الله محمد الهاجري

العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا - كلية الآداب
جامعة الكويت

أ.د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ.د. عبيد سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم

مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية - دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي

الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام - دولة الكويت

أ. عبدالعزيز عبد الله السالم

رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معريفي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق - دولة الكويت

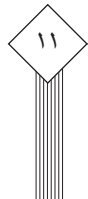
رقم الصفحة	فهرس المحتويات
١١	تقديم.....
١٣	- تاريخ الكويت والوثيقة العُثمانية ١٧٠١ م بين أزمة النص وأبعاد المضمون..... أ. د عبد الله محمد الهاجري - أستاذ تاريخ الكويت الحديث والمعاصر - جامعة الكويت
٤٥	- الكويت في مذكرات مدحت باشا قراءة نقدية تحليلية لمعطيات النص التاريخي... أ. حصة فالح العجمي - مدرس مساعد - قسم التاريخ - جامعة الكويت
٧٦	- الكويت ودعم القضية الفلسطينية: المحسنة شاهة حمد الصقر..... د. خالد يوسف الشطي - رئيس مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني «فنار»
٨٨	- الوقف الخيري في الكويت: المحسن الكويتي ناصر بن عبدالله الفيني..... أ. طلال سعد الرميضي - أمين عام رابطة الأدباء السابق ومؤرخ كويتي

تقديم

تأتي فكرة إصدار دورية «وثائق تاريخية» كمحاولة للاستفادة من الأرشيف التاريخي الثري وإخراجه إلى النور من خلال عرضه في صورة بحثية بشكل يستفيد منه الباحثون والمهتمون بتاريخ الكويت والمنطقة. ويقدم العدد الحالي من «وثائق تاريخية» بحثاً مهماً لوثائق تسلط الضوء على جوانب مختلفة من تاريخ الكويت، حيث يشارك الأستاذ الدكتور عبدالله الهاجري الأستاذ في قسم التاريخ بجامعة الكويت في عرض بحثي لوثيقة عثمانية مؤرخة في عام ١٧٠١ وتعلق بتاريخ الكويت من خلال إشارتها إلى «جماعة العتوب». وقد أثار هذه الوثيقة جدلاً واسعاً بعد ظهورها لأول مرة، ويسعى الباحث إلى استعراض ردود الفعل المختلفة تجاهها، وتقديم رؤية نقدية لهذه الوثيقة وعلاقتها بتاريخ الكويت. كما تشارك أ. حصة فالح العجمي الأستاذة في قسم التاريخ بجامعة الكويت بورقة بحثية بعنوان «الكويت في مذكرات مدحت باشا»، حيث تعتبر هذه المذكرات من المراجع التاريخية المهمة في تاريخ الكويت، وتسعى الباحثة إلى تسليط الضوء عليها من زاوية نقدية تزود المهتمين والباحثين بقراءة جديدة لها. في حين يقدم الباحث الدكتور خالد الشطي وثيقة تاريخية تتعلق بدور الكويت التاريخي في دعم الشعب الفلسطيني من خلال عرضه لوثيقة حول تقديم الجمعية الخيرية الإسلامية في فلسطين الشكر للمحسنة الكويتية السيدة شاهة الحمد الصقر رحمها الله، وذلك بعد تبرعها المالي السخي للجمعية بعد زيارة مفتي فلسطين الشيخ محمد أمين الحسيني للكويت في عام ١٩٣٦. ولا شك بأن هذه الوثيقة التاريخية تعكس الجذور الراسخة للعمل الإنساني والخيري بين أبناء الشعب الكويتي منذ فترات تاريخية مبكرة، وخصوصاً في دعم القضية الفلسطينية. كما يتناول الباحث الأستاذ طلال الرميضي موضوع الأوقاف التاريخية الكويتية والعمل الخيري في الكويت منذ القدم من خلال عرضه لوثيقة تاريخية للوقف الشرعي للمحسن الكويتي ناصر بن عبدالله الفيني رحمه الله لأبار مياه استفاد منها أهل الكويت قبل تطوير محطات تحلية المياه.

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز



تاريخ الكويت والوثيقة العثمانية ١٧٠١م بين أزمة النص وأبعاد المضمون

أ.د عبد الله محمد الهاجري

أستاذ تاريخ الكويت الحديث والمعاصر - جامعة الكويت

الملخص:

تتناول هذه الدراسة وبشكل موسع (إشكالية) الوثيقة العثمانية المؤرخة في العام ١٧٠١م والمكتشفة (بحثياً) في ثمانينيات القرن الماضي ١٩٨٢م منه تحديداً، حيث كان ظهور الوثيقة بمثابة مفاجأة تاريخية بالنسبة لتاريخ (العتوب وعام استقرارهم في الكويت ولاحقاً البحرين)، كما لفتت الوثيقة نظر الباحثين والمؤرخين إلى ضرورة إعادة النظر في الكثير من النصوص والدلالات المكرسة والتي تضخمت وتعززت نحو اتجاه واحد في تاريخ الكويت، استُهلّت الدراسة بتقديم خلفية تاريخية عن الوثيقة وأهميتها تاريخياً، وطبيعة المؤلفات والدراسات التي كانت تعتمد في الغالب على المستند والوثيقة (البريطانية) لأسباب المحن لمبرراتها ودوافعها، كذلك تطرقت الدراسة مستعرضة المشاهد الأولى لكيفية تسرب الوثيقة العثمانية في المؤلفات التاريخية والبحثية، وموقف المؤرخين والمختصين منها، كما عرضت الدراسة الترجمات المختلفة للوثيقة وألمحت إلى أن الاختلافات التي ظهرت على هذه الترجمات مرده طبيعة تعامل المترجمين أنفسهم مع (نص الوثيقة نفسها وليس مضمونها)، وأن الوثيقة العثمانية دون

شكَّ كان لها دورٌ كبيرٌ في تحديد اتجاهات المؤرخين والباحثين نحو رؤى وتوجُّهات جديدة في تفسير بعض الوقائع والأحداث في تاريخ منطقة الخليج العربي لاسيما تلك التي كانت تتعلق بشؤون العتوب وبعض القبائل أو (العشائر) المتحالفة معهم في تلك الفترة قبل استقرارهم وتأسيسهم لكيانهم السياسي بالكويت، كما ألمحت الدراسة أيضًا لخطورة الانغلاق في استخدام مصادر معينة في كتابة تاريخ الكويت وإحاطة ما سواها بالشكوك والشبهات، كما حدث مع هذه الوثيقة، إذ كانت أغلب الكتابات التي تناولتها مبنية على مشهدين أو نزعتين متضادتين الأولى الانحياز لها، والثانية الرِّفْض أو التَّشكيك فيها، وكلٌّ من النزعتين تقاسمت مجموعة واسعة من وجهات النظر التي دارت جلُّها في فلك هذين النمطين المتضادين، الأمر الذي أدَّى في النهاية لخلق صورة باهتة الحضور للوثيقة العثمانية في تاريخ الكويت وجعلها محط اختلاف وإعادة نظر، أخيرًا هدفت الدراسة من استعراض ترجمات الوثيقة ومحاولة تفكيك مضمون ما حملته من إشارات وإفادات تاريخية بالنسبة للتاريخ الكويتي للمساعدة في إعادة إنتاج رؤى بحثية جديدة تسهم وتساعد في الوصول لتكوين وجهات نظر أكثر شمولاً وإحاطة وبعيداً عن التَّشاكل والاختلاف.

مدخل:

تعتمد صناعة التاريخ على عنصرين أساسيين هما: (المؤرِّخ) (والوثيقة أو المستند)، فإن كان المؤرِّخ هو صانع للتاريخ، فإن الوثيقة أو المستند هي مادة البناء وعدته، وعليه هل يمكن قراءة التاريخ بدون وثائق؟ السؤال المطروح في حد ذاته يثير العديد من الأسئلة حول المقصود بالوثيقة، وأهميتها بالنسبة للتاريخ، وإذا كان البعض يعتبر الوثيقة مرآة للتاريخ، فهل يمكن قراءة أحداث التاريخ قراءة مرجعية دقيقة (دون الاستناد على المخطوطات والمستندات) الموثقة لوقائعه والموضحة لمساراته؟

نستطيع أن نقرّر - باطمئنان - أن الوثائق المكتوبة تُعدُّ المصدر الأول لأيِّ بحث تاريخي، وهي شاهد العيان الأكثر أهمية ودلالة على نقل تفاصيل الحدث بكل ما يملك من تفاصيل وجزئيات تاريخية.

وفي اعتقادنا أنَّ مفهوم الوثيقة خضع لكثير من التَّنْظِير والبحث من قِبَل المؤرِّخين والفلاسفة والباحثين، فبالرجوع إلى دلالة اللفظ في بعض المصادر نجد أنَّ الوثيقة تُطلَقُ عَلَى السَّجَلِ، وَالْمُخَصَّرِ، وَالصَّكِّ، وقد اشتقت من أصل لاتيني بمعنى (يعلم)، وللوثيقة عدة معانٍ تتسع وتضيق حسب الحاجة، لكن المعنى الأوسع لها يروم حول «الأوراق المكتوبة كافة والمصورات، والبقايا الأركيولوجية وما يُمكن للمؤرخ أن يستعين به من مادة في كتابة التاريخ»^(١) كما تعرف الوثيقة بأنها «كل مكتوب أو مرسوم أو مدوّن تقرّر حفظه لأهميته»^(٢)، يُمكن على هذه الأرضية إذن القول أنَّ للوثائق دوراً كبيراً ومهماً في حفظ التراث والتاريخ لأيّ أمة أو شعب من الشعوب، إذ أصبحت الوثائق اليوم علماً يدرس ذا مكانة رفيعة في عملية البحث التاريخي والمنهجي لكل ما يتصل بعلم التاريخ ويتعلق به.

موقع (الوثيقة والمستند) من تاريخ الكويت:

تصدرت الوثيقة البريطانية مكانةً متقدّمةً وأهميّةً بالغة لدى المؤرخين والباحثين الكويتيين وذلك باعتبارها المصدر التاريخي الأكثر دلالة بتوثيق أحداث المنطقة وماضيها، فبالنسبة لمنطقة الخليج العربي والتي ارتبطت ببريطانيا سياسياً منذ القرن الثامن عشر الميلادي، كانت الوثائق البريطانية تُعدُّ بالنسبة لأغلب ما يتعلق بتاريخها السياسي أمراً ذا أهميّة فائقة؛ إذ أنَّ بريطانيا كانت تحتفظ بصورة مُوسَّعة عن شكل المنطقة وأحداثها سواء الأحداث السياسية أو الاقتصادية بل وكذلك الجغرافية والمجتمعية^(٣)، لاسيما بعد أن ظهرت شركة الهند^(٤) الشرقية والتي خرجت للنور في العام ١٦٠٠ حيث وصفت أرشيفات الشركة بأنّها من «أفضل مادة وثائقية تاريخية

١ - للمزيد راجع هاتشلك لويس جو، كيف نفهم التاريخ، ترجمة عائدة عارف، وأحمد أبو حاكم، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٦م، ص ٣٠

٢ - انظر، فائز البدواني، أهمية الوثائق لتاريخنا الحاضر، ٢٠١٧

٣ - نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق الإنجليزية، مجلد ١، ط ١، دار الساقى، بيروت، ١٩٦٦، ص ١١. كذلك أنظر: جمال زكريا قاسم، مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي المحفوظة في دور السجلات الإنجليزية: عرض وتعليق، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٢، ص ١١

٤ - للمزيد، سيد نوفل، الاوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦١، ص ٤٩؛ مصطفى عبد القادر النجار، شركة الهند الشرقية ملاحمها وأبرز سياساتها في الخليج العربي ١٦٠٠-١٨٥٨، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، العدد ١٥، السنة ٤، جامعة الكويت، ١٩٧٨، ص ١٠٢.

في العالم»^(٥)، ولا شكَّ أنَّ الوثائق البريطانية (باعتبارها الشاهد التاريخي الأقرب الذي يغطي مسار الأحداث بمختلف حقبة التاريخ في الفترة التي تواجدها فيها بريطانيا في المنطقة، ستظلُّ بكل ما تحمله من إيجابيات وسلبيات الرافد الأهم والورث الأكثر غنى عن غيره من الأرشفات المماثلة).

استناداً لما سبق يبدو التساؤل المنطقي أين موقع الوثائق الأخرى من الدراسات الحديثة في تاريخ الكويت؟ وهل هناك ضرورة أن يستعين تاريخ الكويت بجانب الأرشفة البريطاني بأرشفات مماثلة كالأرشفة الفارسي والروسي والعثماني - والأخير - هو ما يعيننا هنا على وجه التحديد^(٦)؟ إن الحديث عن تاريخ الكويت ولو أمعنا النظر بعمق لما جمع وتشكل عنه منذُ بداية رصده وتدوينه على يد المؤرخ الكويتي عبد العزيز الرشيد (١٩٢٦م)^(٧) سنكتشف أنه عاني وبشكل موسع من غياب المستند والوثيقة التاريخية، بل إن معظم الأعمال والمؤلفات التي تناولت تاريخ الكويت بعد الرشيد كالفناني في كتابه صفحات من تاريخ الكويت (١٩٤٦م) والشملان في كتابه من تاريخ الكويت (١٩٥٩م) وكذلك حسين خزععل وكتاب تاريخ الكويت (١٩٦٢م) سنجد أنَّ الوثيقة التاريخية لم تمثل بالنسبة لهذه المؤلفات ملمحاً رئيساً في الكتابة بها - ونحن بالطبع نتفهم أسباب ودوافع ذلك - لكن وللإنصاف ربما تبدو الإشارات الأولى لظهور المخطوطة والوثيقة وبداية الاهتمام بها وإظهارها بشكل موسع أنها كانت على يد المؤرخ الفلسطيني أحمد مصطفى أبو حاكم في ستينيات القرن الماضي بعد اختياره من لجنة كتابة تاريخ الكويت ١٩٥٩ والتي شكلها أمير الكويت السابق الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح^(٨) والذي

٥ - راجع، مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص ١٠١-١٠٢

٦ - فعلى صعيد البحث التاريخي والانساني أجدي على قناعة بأن المؤرخ عموماً وفي عملية رصده للأحداث سواء أحداث الماضي أو الحاضر عليه أن يتنبه جيداً لضرورة إعادة بناء تصور الواقع التاريخي للحدث المرصود بعد تفكيك وتحليل النصوص المدونة عنه (إن وجدت) سواء وثيقة أو مخطوطة أو مستند، وكذلك من خلال تشكيل وتجميع المعلومات التي أفزتها الرواية الشفهية المعتبرة من مصادرها الموثوقة والتي تأتي كضرورة هي الأخرى تساعد على القيام بعملية المقاربة والرصد الموضوعي للحدث أو الواقعة، حتى يتم نقله إلى الأجيال نقلاً صحيحاً، وبعد علم التاريخ أحد أكثر العلوم الإنسانية تعقيداً، فهو علم يطال جميع نشاطات الإنسان من خلال علاقته بالزمان والمكان ٧ - انظر: عبدالله محمد الهاجري، «دراسة نقدية في منهجية ومضمون النص التاريخي لكتاب تاريخ الكويت لمؤلفه عبد العزيز الرشيد»، حوليات كلية الآداب - الحولية الخامسة والثلاثون، ٢٠١٤ م والحاصل على جائزة الدولة التشجيعية للعام ٢٠٠٥ عن الدراسات التاريخية والآثار لدولة الكويت.

٨ - أمير الكويت الخامس عشر ٢٠٠٦-٢٠٢٠

كان يشغل وقتها منصب رئيس دائرة المطبوعات والنشر، إذ سعى أبو حاكمه الذي كُلف بكتابة (كتاب) عن تاريخ الكويت إلى الخروج من النمط التقليدي الذي مثلته المؤلفات المحلية (السابقة) لنمط جديد يُراعى متطلبات تلك الفترة التي كانت الكويت فيها مقبلة على استحقاقات كبرى كالاستقلال ١٩٦١ م والدستور ١٩٦٢ م وقيام مجلس الأمة ١٩٦٣ م؛ لذا ظهرت الوثيقة والمخطوطة عند أبي حاكمه بشكل لافت وإن كانت في الغالب تتعلق بالوثائق البريطانية.

الكويت والوثائق العثمانية:

بما أنه «لا بديل عن الوثائق وحيث لا وثائق، فلا تاريخ»^(٩) تأتي دراستنا هذه لتتناول مسألة مهمة في تاريخ الكويت وهي مسألة (الوثيقة العثمانية المؤرخة في العام ١٧٠١ م) وذلك عبر معالجة ماورد فيها من مضمون متعلق بالكويت، وأسباب الحضور الباهت لها في سياق أحداث تاريخ المنطقة عمومًا والكويت خصوصًا، فاستنادًا لما جاء في فقراتها من مضامين وأحداث تتعلق بشكل مباشر بقضايا رئيسة لعل أبرزها إشارتها المكثفة (للعنوب) سينصب اهتمامنا في هذه الدراسة على تناول الوثيقة من عدة أوجه تم اختيارها وهي كالتالي:

أولاً: تعريف الوثيقة العثمانية وكيفية ظهورها.

ثانياً: ردود فعل المؤرخين على الوثيقة، وتحليل أسباب الحضور التاريخي الباهت لها في تاريخ الكويت.

ثالثاً: تحليل مضمون النص التاريخي المدون بالوثيقة، مع استعراض أهم الترجمات المشهورة لمحتواها.

أخيراً: الخاتمة والتي تتضمن أهم النتائج التي تم التوصل لها وتقييمها كوثيقة مؤرشفة تستطيع تقديم صورة مترابطة - بقدر الإمكان - عن أوضاع وشؤون العنوب قبل استقرارهم وتأسيسهم لكيانهم السياسي بالكويت.

٩ - لانجلو وسينوبوس، المدخل إلى الدراسات التاريخية، ترجمة، عبد الرحمن بدوي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٣ م، ص ٥

ظهور الوثيقة العثمانية المؤرخة في العام ١٧٠١م

افتقد التاريخ الكويتي وبصورة موسعة للوثيقة والمخطوطة التي لا تنتمي أو تسير في فلك السياسة البريطانية، لكن ومع ظهور أهمية الوثائق عمومًا وبعض الأرشفات كالأرشفة الروسي والفارسي والهولندي والعثماني، والأخير الذي ظهر ضمن أرشفته في العام ١٩٨٢م وثيقة مؤرخة في ١٧٠١م تعلقت وبشكل مباشر بقضية مهمة من قضايا تاريخ الكويت وهي (العتوب)، أصبحت دور الوثائق (التركية) والتي تُعدُّ اليوم ثالث أكبر أرشفات العالم^(١٠) من حيث كمية الوثائق التي تضمها والتي تزخرُ بكثير من المستندات والمراسلات والمخطوطات وسجلات مراسلات رجال الحكم والإدارة التي تمَّ تبادلها بين الولاة أو الباشوات أو المتنفذين في مراكز الولايات الخاضعة أو التي لها نفوذ عليها وبين الحكومة المركزية للدولة العثمانية في إسطنبول، خيارًا مطروحًا، يجبر الباحثين والمؤرخين الكويتيين (اليوم) على إعادة النظر في البحث في مواد هذا الأرشفة والعمل عليه^(١١).

وبخصوص الوثيقة (محل الدراسة) يمكن اعتبار أن الدكتور علي أبي حسين هو أول من كشف عن هذه الوثيقة والتي أرخت بالعام ١٧٠١م وذلك حين أدرجها للمرة الأولى في مجلة (الوثيقة البحرينية) في العام ١٩٨٢م، وذلك في بحثه المعنون (دراسة في تاريخ العتوب) والذي قال عنها فيه «ساقنا البحث إلى وثائق باللغة العثمانية بخطها العربي إذ عثرنا في أرشفة رئاسة الوزراء العثماني في مدينة إسطنبول في دفتر المهمة رقم ١١١ وعلى الصفحة ٧١٣ منه على وثيقة مؤرخة في ٢١ رجب ١١١٣هـ الموافق ٢٣ كانون أول - ديسمبر - سنة ١٧٠١م أرسلها والي البصرة علي باشا إلى السلطان العثماني والصدر اعظم بإسطنبول» مستكملاً بالقول «صورة الوثيقة مع ترجمتها في نهاية البحث» وبهذا يعد (أبا حسين) أول الباحثين الذين أدرجوا الوثيقة في مسار البحث التاريخي المعاصر حين أشار لها لأول مرة مدرجاً لها عدة ترجمات باللغة العربية^(١٢).

١٠ - الأرشفة العثمانية، نجاتي آفتاش وعصمت بينار؛ ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ص ٣-٣٤

١١ - للمزيد راجع، محمود عباس حمودة، الوثائق العثمانية، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩م..
١٢ - ص ٨٣، راجع علي أبا حسين، مجلة الوثيقة، وثيقة أرشفة رئاسة الوزراء العثماني في مدينة إسطنبول دفتر المهمة رقم ١١١ صفحة ٧١٣ والمؤرخة في ٢١ رجب ١١١٣هـ - ٢٣ ديسمبر ١٧٠١ ميلادية - العدد الأول، السنة الأولى رمضان ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م

والحقيقة أنَّ هذا الظُّهور لم يشكَّل وقتها إشكاليَّة في سياق البحث التاريخي إلا من خلال الاستئناس بما ورد فيها من معلومات عن طبيعة الظُّهور التاريخي للعتوب في المنطقة، وهي قضية الدِّراسة التي كان يعالجها أبو حسين في دراسته، وفي اعتقادنا - أنَّ السبب في ذلك يرجع بشكل رئيس إلى أنَّ أبا حسين لم يتطرَّق بشكل موسع لعرض نصوص الوثيقة أو تحليل ما جاء بها من مضمون تاريخي لا سيما وأنَّ الوثيقة لم تشر للكويت صراحةً ولم يرد فيها ذكر لها، إضافةً إلى ذلك أنَّ أبا حسين لم يتطرَّق للحديث عن أهمية الوثيقة بالنسبة لتاريخ الكويت إذ أنه أغفل الإشارات التي تحملها بالنسبة لها ونعني الكويت، موجهاً جلَّ اهتمامه بقضية (العتوب) وكيفية استقرارهم بعد نزوحهم من المناطق التي سكنوها.

لاحقاً وبعد نشر علي أبي حسين دراسته سرعان ما بدأ الباحثون والمؤرِّخون في طرح الوثيقة كقرينة تاريخية ومناقشة ما جاء في مضمونها ومن ثمَّ بدأت الوثيقة تتسرب بصورة تدريجية في الكتابات والمؤلفات اللاحقة خاصة بعد أن ظهرت لها أكثر من ترجمة (عربية)، الغريب أنَّ هذا الأمر (ونعني وجود أكثر من ترجمة) بدلاً من أن يخدم الوثيقة عمل على إضعافها، بل وزاد من التوجس بشأنها وجعلها محط شكٍّ وريبة.

وفي العام ٢٠٠٤ قام الشَّيخ الدكتور سلطان القاسمي بإصدار مؤلِّفة التاريخي (بيان الكويت سيرة حياة الشَّيخ مبارك الصباح)^(١٣)، حيث استخدم القاسمي الوثيقة في مؤلِّفه بشكل جعلها تبدو نسقاً أصيلاً للبدايات الأولى لظهور (العتوب) في الكويت، وهذا الأمر تحديداً ربما ما جعلنا نلتفت بأهمية مضاعفة لكتابه إذ أنَّ القاسمي لم يدرج الوثيقة كبنية (تاريخية) مقتطعة ونعني إيرادها في شكلها الأصيل والتعليق عليها بالرَّفْض أو القبول (كباقي المؤلِّفات التي تناولتها)، بل إنَّه سحب النصَّ التاريخي المتعلق بالعتوب في الوثيقة ليبدو وكأنه في المستوى المنهجي الأصيل لسياق أحداث ظهورهم في الكويت، وذلك بالرَّغم من أنَّ أبا حسين نفسه لم يشر لهذا المعنى.

١٣ - الشَّيخ سلطان بن محمد القاسمي، حاكم الشارقة إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة

على أية حال وفي ضوء استعراضنا لأوائل المؤلفات المهمة التي أدرجت الوثيقة العثمانية في سياق البحث التاريخي يُمكن النظر كذلك بشيء من الأهمية إلى كتاب (نشأة الكويت) ب. ج. سلوت في العام ٢٠٠٣ والذي سبق مؤلف القاسمي بعام واحد، حيث تناول سلوت والذي عمل على وثائق الحكومة الهولندية المركزية وتولى الإشراف على الوثائق المتعلقة بما قبل عام ١٧٩٥ م^(١٤)، تناول الوثيقة قائلاً: (وثيقة عثمانية يعود تاريخها إلى العام ١٧٠١ م ولقد كانت تلك الوثيقة موجودة منذ فترة ما لكنها لم تلق تفسيراً سليماً حتى الآن) ويبدو أن الوثيقة التي أفرد لها سلوت حوالي ثلاث صفحات^(١٥) لم تستطع أن تأخذ لها مشهداً موسعاً ضمن سياقات البحث التاريخي الذي حاول من خلاله البحث عن أولى الإشارات التاريخية للعتوب والكويت في مؤلفه، بل إنه لم يجازف في التعرض لها إلا من خلال الاستناد لبعض القرائن والمخطوطات الأخرى مثل إشارة (أوتر^(١٦) في العام ١٧٤٢) و (مخطوطة مرتضى بن علوان ١٧٠٩ م^(١٧))، ما يلفت النظر أن سلوت أقر بالقول: «إن علي أبا حسين هو أول من أوردها» ويقصد (الوثيقة).

تحت نفس تلك المؤثرات أتى كتاب (الكويت تواجه الأطماع) والذي أصدره مركز البحوث والدراسة الكويتية في العام ١٩٩٨ م لمؤلفه الدكتور يعقوب يوسف الغنيم، والذي يعتبر أحد أكثر المؤلفات التي وضعت الوثيقة موضع الشك أو (الرّفْض) على وجه الدقة، حيث انتقلت الوثيقة العثمانية من مجرد العرض والظهور إلى مشهد (الشك وعدم التسليم بما جاء فيها) بعد أن أفرد الغنيم للمخطوطة عدة صفحات^(١٨) وقام بعرض مضمونها (المترجم) من مجلة الوثيقة البحرينية، مدرجاً (الترجمة الأولى) الخاصة بخليل ساحلي أو غلو، ومن ثم أدرج الغنيم أيضاً ترجمة أخرى لها وإن كانت بدون توقيع للمترجم لكنها على حدّ (علمنا) كانت (لأحمد إغراقبة والسيدة زليخة)، ومن ثمّ قام بعد عرض الترجمتين بالتعليق على ما كتبه

١٤ - والذي أتيح له الحصول على كمية هائلة من المعلومات التي تتعلق بالكويت وبمنطقة الخليج العربي عامة في هذا الوقت.

١٥ - من ص (١١٦ حتى ١١٩)

١٦ - Jean Otter ١٧٠٧-١٧٤٨ م أحد الرحالة الذين كتبوا عن المنطقة

١٧ - انظر رحلة مرتضى بن علوان إلى الأماكن المقدسة والإحساء والكويت والعراق ١١٢٠/١١٢١ هـ - ١٧٠٩ م، دراسة وتحقيق سعيد بن عمر آل عمر، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الإحساء، سلسلة إصدارات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٩٧ م، ص ٢٩

١٨ - بداية من ص ١٤١

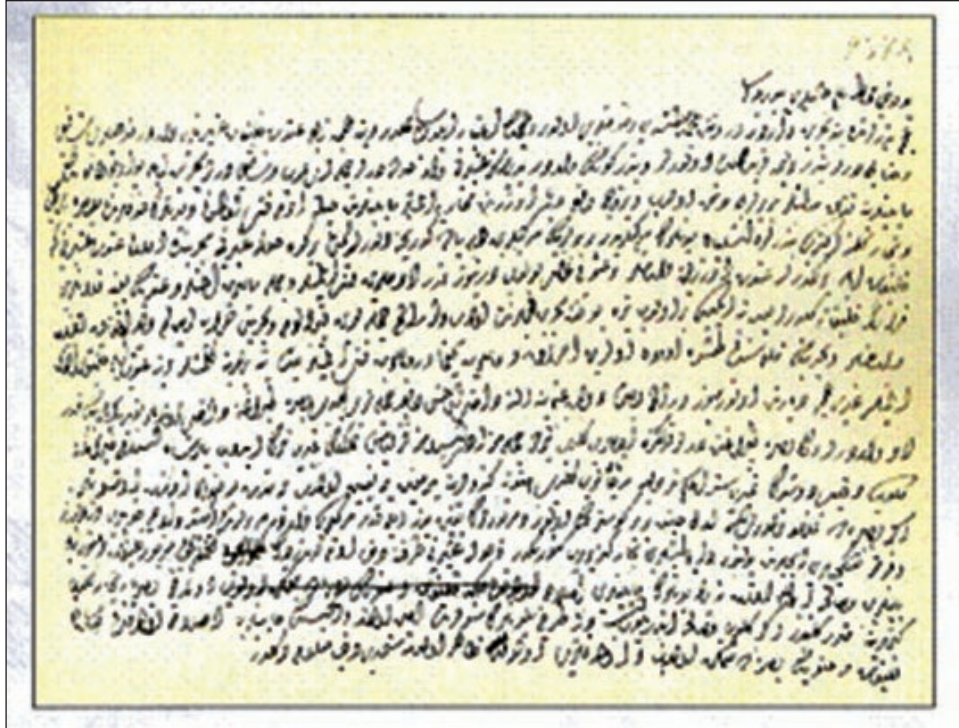
أبو حسين مبدئياً ملاحظاته التي قاربت حوالي عشر صفحات والتي وجهت في معظمها لانتقاد الوثيقة وما جاء فيها.

أخيراً: تبقى الإشارة لكتاب تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣ - ١٨٧٠ م للدكتور فائق حمدي طهوب، والذي أدرج الوثيقة في كتابه سنة ١٩٨٣ م أي بعد ظهور مجلة الوثيقة بعام واحد، حيث تعرّض طهوب لها^(١٩) بترجمة (أحمد إغراقجة والسيدة زليخة) قائلاً: «من خلال الوثائق العثمانية ثبت أن العتوب كانوا متواجدين في البحرين عام ١٧٠١ م»^(٢٠) وللإنصاف ربما يتلمس القارئ لكتاب تاريخ البحرين السياسي أن هناك ميلاً وقبولاً موسعاً من طهوب بما جاء من إشارات وقرائن تاريخية في الوثيقة، عموماً تبقى تلك الكتابات من أوائل الإشارات التاريخية المتاحة والمرصودة بالنسبة لهذا الظهور المفاجئ للوثيقة العثمانية وما يتصل بها حتى اليوم.

١٩ - والتي جاءت في الملحق رقم ١ ص ٣١٣

٢٠ - طهوب، تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣ - ١٨٧٠ م، ط ١، ١٩٨٣، ذات السلاسل ٣٨

شكل الوثيقة العثمانية ١٧٠١م.



الوثيقة المذكورة لا نملك سوى صورة منها مدرجة في بعض المؤلفات إذ لم نطلع على أصلها أو طبعة الأوراق المرصودة في سياقها أو المكتوبة عليها، فكل ما نمتلكه عنها أنها رسالة بُعث بها والي البصرة علي باشا والذي تولى في الفترة من (١٧٠١ - ١٧٠٥) إلى السلطان العثماني، يخبر بها حكومته عن نزول العتوب في بلاده.

الوثيقة تم تأريخها بتاريخ الثاني من رجب سنة ١١١٣هـ / ١٧٠١م، وقد وردت في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية في إسطنبول، في دفاتر المهمة، رقم الدفتر ١١١، الصفحة ٧١٣.

وكما أشرنا الوثيقة لها عدة ترجمات أشهرها ترجمة (أحمد إغراقجة والسيدة زليخة)^(٢١)، وكذلك ترجمة (خليل ساحلي أو غلو)، إضافة لترجمة حديثة لأستاذ التاريخ (زكريا كورشن).

٢١ - عملت كمتريجة في الأرشيف العثماني

نص الوثيقة العثمانية ١٧٠١م:

١- الترجمة الأولى (أحمد إغراقجة والسيدة زليخة).

”نحيط علمكم السامي أنّ في البحرين التي يحتلها العجم (وقتئذ)، أناساً على مذهبهم، وللعجم اهتمام كبير بهذا المكان ويقوم في البحرين قبيلة العتوب والخليفات ويسكنون قرب بندر فريجة وبندر كونك، وكانوا سبع أو ثمان عشائر وكلهم عرب شافعيون وحنابلة وقد حلت بينهم الفتنة بين أهل البحرين وهؤلاء العشائر (هوله) الذين يقيمون حول بندر كونك وقد قُتل منهم كثيرون وكان التجار وأصحاب السفن يخافون أن يذهبوا إلى البصرة خشيةً منهم لأنّ سفنهم تمرّ من هذا البندر (الميناء) ومن رأى منهم سفينة يأخذها غصباً. وفي أحد الأيام تقاتل العتوب والخليفات ومن معهم من العشائر الأخرى من جهة مع الهولة من جهة أخرى بتحريض من والي العجم في البحرين، وبينما كان العتوب في غفلة إذ أنقضّ عليهم الهولة وقتلوا منهم نحو أربعمئة رجل وأخذوا أموالهم وهرب من بقي منهم وبعدئذ اتفق العتوب والخليفات وقالوا: إنّ العجم ألقوا بيننا هذه الفتنة؛ فلنذهب لهم ونحاربهم ونخرّب البحرين واتّفقوا على هذا وأتوا إلى البحرين وخربوا ما حولها وأحرقوها وأخذوا أموالهم وقتلوا رجالهم ورجعوا ومنذ ذلك اليوم اتفق العتوب والخليفات وكانوا يقولون: لا نسكن في بلاد العجم؛ لأنهم ليسوا على مذهبنا ونذهب إلى البصرة إلى حماية الدولة العثمانية؛ فجاؤوا كلهم إلى البصرة وكانوا نحو ألفي أسرة (بيت) وكتب والي البصرة إلى السلطان في إسطنبول يقول: جاء العتوب والخليفات ومن معهم من العشائر الأخرى وقالوا: نحن مسلمون وتركنا العجم وجئنا على بلاد سلطان الإسلام والتجأنا إليه وهذا رجاؤنا؛ فإنهم يريدون أن يسكنوا البصرة ولم يعنِ الوالي لهم المكان الذي يسكنون فيه وبقوا على تلك الحال ويقول الوالي: إذا أرادوا سكنى البصرة؛ فسنعين لهم المكان، وكان لهم نحو مئة وخمسين مركب (سفينة) وعلى كل مركب مدفعان أو ثلاثة مدافع وعلى كل مركب ثلاثون أو أربعون رجلاً محارباً يحمل بندقيةً وكانوا دائماً على المراكب وعملهم نقل التجار ونقل أموالهم من مكان لآخر، ويستطرد الوالي في رسالته

إلى السلطان بقوله: يجب أن نصلح بين القبيلتين العتوب والخليفات من جهة وبين القبائل العربية الأخرى من الهولة؛ لأنّه إذا لم نصلح بينهم لا يمكن أن يأتي الأتراك إلى البصرة (يحتمل خوفهم منهم) لأنّ في مجيء الأتراك سيصيرُ عليهم ضررٌ أي سيصبح ضرراً على عسكر العثمانيين ثم يقول الوالي في رسالته: إذا جاء رجل كبير موفد من إسطنبول واصطلح معهم فإننا نأمن شرهم وحينئذ يسود الأمن والاستقرار هناك^(٢٢).

٢- التّرجمة الثّانية (خليل ساحلي أوغلو).

”نحيط بعلمكم العالي أيضاً أنّ في البحرين وهي إحدى بنادر العجم، أناس من الأعجام وعلى مذهبهم، وللعجم اهتمام كبير بهذا المكان وتقيم عشيرتي: العتوب والخليفات وهما عشيرتان تابعتان للعجم ومقرهما الأماكن القريبة من بندر دليمة (دلمون) وهاتان العشيرتان على مذهب الشافعي وقد أقيمت الفتنة بين أهل البحرين وبين هؤلاء العشائر؛ فصاروا يعادون بعضهم البعض وقد تقابلوا واقتتلوا مراراً على وجه البحر. وقتل البعض منهم بخدعة وتعطلت ميناء البصرة؛ فلم يعد يقدمها التجار ولا المراكب من الخوف منهم. وغالب ما يعمل بين البنادر هنا في البحرين مراكبهم. فإذا ما لقي أحدهم مركباً لآخر راسياً في البحر أخذه، وقد غارت في أحد المرات في البحرين عشيرة الحولة (الهولة) على عشيرة العتوب وهي حليفة لعشيرة الخليفات (الخليفة) وأخذوهم على حين غفلة؛ فقتلوا منهم مقدار ٤٠٠ نفساً ونهبوا أموالهم ولاذ من نجى من الباقيين بالفرار فالتجئوا إلى الخليفات (الخليفة) وتمّ الاتفاق بين العتوب والخليفات على أنّ هذه هي من فتنة العجم من أهل البحرين فقالوا: هيا نسير إلى البحرين؛ فنقتل رجالهم ونخرب ديارهم وهكذا غاروا على البحرين وحرقوا البيوت الكائنة خارج القلعة ونهبوا أموالهم وقتلوا

٢٢ - أورد كذلك هذه الترجمة في مؤلفه بي جي، سلوت (نشأة الكويت)، وفائق طهوب (تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣-١٨٧٠ م)، ط ١، ١٩٨٣، ذات السلاسل، ص ٣١٣-٣١٥، وهذا النص الذي ترجمه أحمد إغراقجة والسيدة زليخة، بدا من الواضح في ترجمته أنه يعتمد على صياغة المترجمين بشكل سردي حاول فيه إدراج تصورهم الشخصي والتعليق على بعض المفردات.

رجالهم ثم عادوا إلى أماكنهم واتفق العتوب والخلفيات بعدها على ألا يقرّ لهم في ديار العجم قراراً وقالوا: هيّا بنا نسير إلى البصرة؛ فندخل أراضي الدولة العثمانية ونحتمي بحماها وهكذا وردوا البصرة وهم لا يزالون فيها ويبلغ عددهم مقدار ألفي بيت . وقد جاء عبدكم قاصدهم يقول: "نحن بأجمعنا مسلمون وقد تركنا ديار الفزيل باش (كناية عن العجم للباسهم الأحمر على الرأس) وفتناهم وجئنا ملك سلطان المسلمين دخیلین والأمر لكم.

هذا هو رجاؤهم. ولم نعيّن لهم بعد مكاناً للإقامة؛ فسيبقون مدة على هذا الحال، فإذا ما قرّر قرارهم على أن يستقروا في البصرة أملين أن نعيّن لهم مكاناً يستقرون فيه. ولهم من المراكب مقدار ١٥٠ مركباً. ولكل مركب مدفعين أو ثلاثة مدافع وما بين الثلاثين أو أربعين حامل بندقية، وشغلهم نقل التجار من مكان إلى آخر، وقد أنفذنا إلى عشيرة الحولة (الهولة) قصداً ندعوهم لنصلح بينهم وبين الخلفيات (الخليفة) والعتوب فإن ورود وقفول التجار من البصرة يتوقف على هذا الصلح. فإذا تمّ الصلح؛ فسيتمّ أمن جانب البحر شرهم. فإذا أمكن الإصلاح بينهم يظهر لدي أمر بقاء الخلفيات والعتوب في البصرة فهو الآن غير معلوم^(٢٣).

٣- الترجمة الثالثة لذكرى كورشن والتي جاء فيها:

«بخصوص ذلك أحيطكم علماً، يوجد على شواطئ العجم محل اسمه البحرين، يقوم العجم في هذا المكان بالتعرّض لأهله بأنواع الضغوطات والمعاملة السيئة، ويهتمّ العجم بهذا المكان اهتماماً كبيراً، هناك أيضاً عشيرتان تتبعان لإدارة العجم وهما: عشيرة العتوب وعشيرة الخلفيات، من أهل المذهب الشافعي والحنبلي ويسكنون في مكان قريب من بندر ديلم ويوجد أيضاً بندر اسمه كونك فيه سبع أو ثماني عشائر يطلق عليهم اسم حولة كلهم عرب من أتباع المذهب الشافعي. أوقع البعض فتنة بين البحرين وبين هذه العشائر الثلاث حصلت بسببها عداوة بينهم ووقعت صدامات في عرض البحر وقتل منهم ثلاثة

٢٣ - الترجمة أوردها الدكتور يعقوب الغنيم في كتابه الكويت تواجه الاطلاع، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط١، ١٩٨٨ م، ص ١٤١-١٤٢، وهي مأخوذة من مجلة الوثيقة العدد الأول ص ١٠٣

أشخاص غدرًا؛ الأمر الذي جعل التجارة والمهاجرين يتخوَّفون من القدوم إلى البصرة. أغلب السفن التي تنتقل بين هذه الموانئ في تلك المنطقة هي سفن هذه العشائر الثلاث. وبسبب العداوة يقومون بإطلاق النار على بعضهم البعض إذا تلاقوا في عرض البحر. وفي أحد الأيام قامت عشيرة حولة بمهاجمة عشيرة العتوب التي هي حليفة عشيرة الخليفات في البحرين وعلى حين غرة قتلت ٤٠٠ من رجالها واستولت على جميع أموالها، وهرب الناجون من العتوب إلى حلفائهم من الخليفات، ثم اتَّفَق الاثنان: العتوب والخليفات على أن ما حدث كان بسبب فتنة العجم الموجودين في البحرين وقالوا: لم يبقَ لنا أمان في البقاء في بلاد العجم بعد الذي حصل؛ فلنذهب إلى مدينة البصرة التابعة للدولة العليَّة وبالفعل جاؤوا ودخلوا أراضي البصرة وعددهم ما يقارب ٢٠٠٠ بيت وهم الآن موجودون فيها. وقد جاء إليَّ أنا مأموركم في البصرة بعض وجهائهم والتمسوا لأنفسهم طلب البقاء قائلين: إننا من أهل السنة والجماعة تركنا بلاد الرافضين، بلاد القزل باش ولجأنا إلى سلطان المسلمين للعيش في أراضيه وأنتم أعلم بما يصلح حالنا. لم يخصَّص بعد لهم مكانًا معينًا للاستيطان والأفضل أن يبقوا هكذا للنظر إن كانوا سيقون في البصرة بشكل دائم عندها يخصَّص لهم مكان للإقامة. يملك هؤلاء ما يقارب ١٥٠ سفينة في كل سفينة اثنين أو ثلاثة مدافع وعلى متن كل سفينة بين الثلاثين إلى أربعين مسلَّح بالبنادق عملهم هو نقل التجار والبضائع بين الموانئ في المنطقة. ومن أجل المصلحة واستمرار عملهم أرسلنا رجالنا إلى عشيرة حولة للتوسط في الصلح بينهم وبين العتوب والخليفات لأن بقاء الحرب بينهم سيضرُّ بالتجار الذاهبين والقادمين إلى البصرة فيما لو استوطنوا لدينا. وفي حال قدوم عشيرة المذكورة وبتحقيق الصلح فإن البحر والسواحل سيأمن من شرِّهم. وبعد عقد الصلح سيتبيَّن؛ إن كانت العتوب والخليفات ستستوطنان البصرة أم لا ولكن هذا غير معلوم الآن^(٢٤).

٢٤ - ترجمة: الأستاذ الدكتور / زكريا كورشون. والذي زار الكويت في العام ٢٠٠٦ وذلك ضمن الموسم الثقافي لدار الآثار الإسلامية والقي هناك محاضرة باللغة العربية تحت عنوان «أهمية الوثائق العثمانية في تاريخ بلدان الخليج»، أنظر كذلك كتاب رحلة عبر الجزيرة العربية ١٨١٩م لسعود بن غانم بن جبران العجمي كذلك يمكن النظر إلى تاريخ القبائل العربية في السواحل الفارسية، لجلال خالد الهارون ٢٠٠٨، ص ١٥٣.

الترجمات السابقة - وللإنصاف - كانت تدور في فلك مضمون واحد وإن وجدت بعض الاختلافات في الألفاظ والمفردات، وهذا نفهم دوافعه وأبعاده، فكل مترجم مفردات وطريقة خاصة به في صياغة الجمل والفقرات، وعليه بالنسبة لنا تمثل هذه الاختلافات أمراً متقبلاً ومفهوماً، بل المؤرخون عموماً معتادون على التعامل معه بهذا الشكل.

ليس من المفاجئ إذن أن نتقبل طبيعة هذا الاختلاف في الترجمة حتى مع بعض الأخطاء اللغوية والنحوية^(٢٥)، بل ربما نجد أن هذا يمنح أهمية - أكبر - لا أقل للوثيقة، فالأمر متعلق في الأساس بالمضمون وليس بالمفردات أو الألفاظ.

الوثيقة العثمانية في مرمى ردود فعل المؤرخين:

تمثل الوثيقة والمستند التاريخي قضايا حساسة في تاريخ أي أمة أو شعب من الشعوب؛ لذا فإن البعض من الوثائق والمستندات تطل تحت مرمى الانتقاد والتشكيك من قبل المؤرخين والباحثين في الكثير من الأحيان ما لم تظهر قرائن ودلائل تدعم أو تساند، وربما علينا الاعتراف أن التحدي الذي واجهه المؤرخون والباحثون وهم يتصدون للوثيقة العثمانية كان تحدياً غريباً إذ لم يستطع الباحثون والمؤرخون التعامل مع الوثيقة إلا من خلال مرتكزين (الأول): المتقبل لها، (والثاني) الرافض أو المشكك في صحتها.

أولاً: تشكيك ومعارضة:

كان في معسكر المعارضين والمشككين (الدكتور يعقوب يوسف الغنيم، وذلك بعد أن أفرد لها تحليلاً معمقاً في كتابه حاول تفنيد كثير مما جاء في مضمونها معتبراً أن بعض ما حوته مغالطات تاريخية والبعض الآخر غموض لا تفسير له^(٢٦)، كذلك الأستاذة الدكتورة ميمونة الصباح أفردت لها عدة صفحات متناولة إياها بالشرح والتحليل مشيرة: «إنها - إن صحت - تؤكد على مجيء الشيخ صباح الأول إلى العثمانيين بعد استقرارهم في الكويت؛ لأخذ الأمان»^(٢٧). نلمس أيضاً نفس التوجه عند بي جي

٢٥ - علينا أن نتذكر هنا أن المترجمين ليسوا عرب بل أتراك.

٢٦ (الكويت تواجه الأطماع) من ص ١٤١ حتى ١٥٤

٢٧ - للمزيد انظر: ميمونة الصباح، الكويت حضارة وتاريخ، ج ١، ط ٤، ص ٧٨ - ١٠٠.

سلوت^(٢٨) والذي قلل من شأنها وأبدى توجساً نحو القبول بها^(٢٩)، إضافةً لذلك هناك من رأى فيها مغالطات وعدم أهمية كالشيخة (مي محمد آل خليفة)^(٣٠).

ثانياً: تقبل ورضا:

على الجانب الآخر هناك من تقبل الوثيقة ورضي بها في سياقها التاريخي العام، يستوقفنا في هذا الجانب الرضا والقبول (علي أبا حسين، وسلطان بن محمد القاسمي) وكذلك (فائق طهبوب).

والحقيقة أننا وبعد مطالعة آراء الرافضين والمتقبلين للوثيقة ربما تقودنا الملاحظة كذلك للقول: إنه لا يوجد شك - تقريباً - في أن هذا الانخراط من قبل المؤرخين والباحثين في النقاش حولها لم يكن هدفه محاولة (الرّفْض أو القبول) فقط بل إن الناظر وبعث في حوته الآراء المختلفة للطرفين حول الوثيقة سيجد أنها بجانب محاولات التقصي واستعادة المعلومات الواردة فيها كانت هناك أيضاً محاولات أخرى للدفع نحو رؤى ومعانٍ جديدة في المضامين والدلائل التي حملتها تلك الوثيقة.

الغريب أن الطرفين أيضاً وفي هذه القراءات المتشاكلة عن الوثيقة كانوا - بقصد أو بدون قصد - يعكسون إشاراتٍ مهمّة وهي أن الوثيقة بالفعل تحوي وتمتلك الكثير من الأدلة (المجزأة) المتاحة، وأنه من الممكن تتبّع اتجاهات أوسع نطاقاً في تاريخ بعض الأحداث عن طريقها دون الوقوف في معسكر (الرّفْض أو التأييد) إضافة لتتبع ومراجعة أبعاد جديدة في سياق رأب وسد فجوات لآزال تاريخ الكويت يعاني منها.

الوثيقة العثمانية النص أم المضمون؟

تمّ تناول الوثيقة العثمانية من خلال عدّة مصادر بصور ومشاهد مختلفة، إذ تنوّعت بين من ساقها بطولها (كأبي حسين، وفائق طهبوب، ويعقوب يوسف

٢٨ - بي جي سلوت، نشأة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٣.

٢٩ - وإن لم يرفضها بي جي سلوت، نشأة الكويت، مصدر سابق ص ١١٦.

٣٠ - الشيخة مي محمد آل خليفة، رئيسة هيئة البحرين للثقافة والآثار انظر: كذلك جلال خالد الهارون، تاريخ عرب الهولة والعتوب، مصدر سابق، ص ٣١.

الغنيم)، وبين من اقتصر على مقاطع منها (كسلطان القاسمي وبي جي سلوت)، وفي تقديرنا أن الوثيقة العثمانية واستناداً لما هو مرصود فيها طرحت فيما تضمنته أسئلة وإشكاليات أكثر مما قدمت من إشارات وأجوبة! حيث كان المؤرخون والباحثون مجبرين على أن يتعاملوا مع ما ورد فيها بحرصٍ وحذرٍ كبيرين، كان من ضمن هذا الحرص والحذر ما يتعلق بما طرحته حول (تاريخ) ظهور العتوب وموطنهم الذي نزحوا منه - وهو في رأيي - السبب الرئيس الذي جعلها عرضة للانتقاد والتشكيك وهذا الحضور الرافض، إذ أنها أثارت قضية أن العتوب وصلوا للمنطقة في العام ١٧٠١م وليس كما كان يُعتقد سابقاً ونعني ما أشار له أحمد مصطفى أبو حاكمه وتبنيه تاريخ ١٧٥٢م وجعله الميلاد لتأسيس السلطة في الكويت، أو ١٦١٣م والذي استقر عليه رأي الكثير من المؤرخين والباحثين لاحقاً، كتاريخ لتأسيس إمارة الكويت، وعليه أصبح التصديق بصحة الوثيقة العثمانية أمراً لا يستقيم مع هذه الإشكاليات (لا السابقة ولا اللاحقة منها) إضافة أن الوثيقة ترى أن العتوب أتوا من بندر (ديلم^(٣١)) بما يحمله أيضاً هذا الأمر من تعقيدات لعل أقلها ما سيثار في أمر هجرة العتوب وإعادته إلى (مربعه الأول) من أين أتوا؟ وأين استقروا؟ قبل وصولهم المنطقة؟ وربما في هذا المستوى تحديداً يتكشف الظهور الأكثر إثارة للوثيقة أو المفاجأة التاريخية كما نسميها وهي أنها لم تشر (للكويت) صراحة.

الوثيقة العثمانية (التاريخ لا يكشف أسرارها):

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نغفل أن التاريخ لا يعرف السكون أو الجمود، كما أن التاريخ لا يكشف عن كل أسرارها؛ لذا تبقى الوثيقة العثمانية حقيقة مرصودة وثابتة، وسواء قبلنا بها، أو رفضنا ما جاء فيها، إلا أن المؤرخ عليه التعامل معها والنظر لما احتواه مضمونها بعين الاعتبار، فالوثيقة تحدثت بشكل متزن عن (البحرين) وكذلك العشائر التي تعيش في بعض مناطقها أو القرب منها، فالوثيقة

٣١ - من المفارقات المهمة التي يصعب تجاوزها في بعض الترجمات مثلاً أن بندر ديلم بعد الترجمة أصبح (فريجة) وهي القرية الموجودة شمال قطر، في الترجمة التي أوردها فائق طهوب.

تناولت كذلك العتوب والخليفات وبغض النظر إن كان مُسمًى الخليفات مصحف أم (أصيل) إلا أن الوثيقة تعاملت مع الأحداث التي شاركت فيها العشيرتان المذكورتان إضافةً (للهولة) بشكل مقبول، فالوثيقة أشارت كذلك للمذاهب التي اتبعتها تلك العشائر وحددت بل وحددت أماكن سكنهم (في مكان قريب من بندر ديلم) كما أشارت الوثيقة أن هذا المكان قريب من مكان أو ميناء آخر هو (كونك) وفيه سبع أو ثماني عشائر وحددت أيضاً مذهبهم.

تناولت الوثيقة كذلك أسباب المشكلة التي وقعت بين العشائر المشار لها وردود الفعل عليها، كما تناولت الوثيقة طبيعة الصراع (البحري) الذي كان قائماً بين القوى المختلفة في تلك الفترة سواء هذه العشائر فيما بينها وبين البحرين والعجم. الجيد كذلك أن الوثيقة لم تتناول سياقات وأحداث مبهمة، بل كانت دقيقة وبشدة، فعلى سبيل المثال حددت القتلى وعدد السفن وعدد الأسرى، بل حتى عدد المدافع والعاملين عليها في كل مركب لم تهملهم الوثيقة.

نرصد كذلك مستوى عالٍ في الوثيقة من الإيجابية التاريخية نحو هذه العشائر حيث تقول: (لم يُخصَّص بعد لهم مكانٌ معيَّن للاستيطان والأفضل أن يبقوا هكذا للنظر) إذ يمكننا بسهولة إدراك أن هذا التحول التاريخي الحاصل في تلك اللحظات لن يكتمل إلا إذا دار بالضرورة في فلك سلطة مركزية قوية والمعني بها هنا العثمانيون، بل إن الوثيقة ربطت بقاء العتوب في المنطقة بعملية عقد الصلح وهو الأمر الذي سيوضح إن كان العتوب والخليفات سيستوطنان البصرة أم لا، فالواضح هنا من الوثيقة والتعامل مع بعض الأحداث المهمة فيها والتي نستطيع استشفافها وإن لم تكن مكتوبةً هو أن القبيلة في هذه المرحلة ونعني ما يتعلق بالعتوب والخليفات استطاعت الحفاظ على كيانها كبنية مؤثرة في تأطير الأفراد والجماعات المنتمين لها لاسيما في مناطق الصراع المتوزعة بين البصرة والبحرين وبعض الموانئ والسواحل على الجانبين: (العربي والفارسي)، وهو ما أقرت به الوثيقة ووضحته، وإن لم يكن بشكل مكتوب.

الترجمات العربية للوثيقة العثمانية: مقارنة واختلاف!

المقاربة التي نحاول توسيع فضاءها من خلال القراءة للترجمات السابقة للوثيقة: لا تخرج عن كونها محاولة لإيجاد ممرٍ واصل بين تلك القراءات التي تنازعتها، والسعي نحو إرساء مشهد أكثر منطقية تجاهها^(٣٢)، وربما يتوجب علينا قبل أن نقوم بتحليل (مضمون الوثيقة العثمانية أن نشير) أننا سنعتمد على النص الخاص بترجمة (أحمد إغراقجة والسيدة زليخة) وذلك بسبب أن هذه الترجمة تحديداً قام بها فردين: الأول أكاديمي، والثانية أحد مترجمي الأرشيف العثماني، لكن قبلها يمكن إعطاء تصور مبسط للقارئ عن أهم الملاحظات بين الترجمتين^(٣٣) الأقدم وذلك في الجدول التالي:

٣٢ - سواء للرأي الرافض أو المؤيد

٣٣ - (إغراقجة وزليخة من جهة ، و خليل ساحلي أوغلو من جهة أخرى)

<p>خليل ساحلي أو غلو علمكم العالي أناسا من الاعاجم وعلى مذهبهم للعجم اهتمام كبير بهذا المكان وتقيم عشيرتي العتوب والخليفات وهما تابعتان للعجم مقرهما الأماكن القريبة من بندر ديلمه العشيران على مذهب الشافعي ألقيت الفتنة بين أهل البحرين وبين هؤلاء العشائر صاروا يعادون بعضهم البعض وقد تقابلوا واقتتلوا مراراً على وجه البحر.</p> <p>-</p> <p>وتعطلت ميناء البصرة فلم يعد يقدمها التجار ولا المراكب من الخوف منهم فإذا ما لقي أحدهم مركباً لآخر راسياً في البحر أخذه غالب ما يعمل بين البنادر هنا في البحرين مراكبهم.</p> <p>-</p> <p>غارت أحد المرات في البحرين عشيرة الحولة (الهولة)، على عشيرة العتوب وهي حليفة لعشيرة الخليفات (الخليفة) وأخذوهم على حين غفلة فقتلوا منهم مقدار 400 نفساً ونهبوا أموالهم ولاذ من نجى من الباقيين بالفرار فالتجئوا إلى الخليفات (الخليفة)</p>	<p>أحمد أغراقجة علمكم السامي أناسا على مذهبهم يقيم في البحرين قبيلة العتوب والخليفات يسكنون قرب بندر فريجة وبندر كونك سبع أو ثمان عشائر كلهم عرب شافعيون وحنابلة. حلّت بينهم الفتنة بين أهل البحرين وهؤلاء العشائر (هولة) يقيمون حول بندر كونك. قتل منهم كثيرون التجار وأصحاب السفن يخافون أن يذهبوا إلى البصرة خشية منهم ومن رأي منهم سفينة يأخذها غصباً. لأن سفنهم تمر من هذا البندر (الميناء) في أحد الأيام تقاتل العتوب والخليفات ومن معهم من العشائر الأخرى من جهة مع الهولة من جهة أخرى بتحريض من والي العجم في البحرين وبينما كان العتوب في غفلة إذ أنقض عليهم الهولة وقتلوا منهم نحو أربعمئة رجل وأخذوا أموالهم وهرب من بقي منهم</p>
---	--

<p>تمّ الاتفاق بين العتوب والخليفات على أن هذه هي من فتنة العجم من أهل البحرين فقالوا: هبّا نسير إلى البحرين؛ فنقتل رجالهم ونخرب ديارهم. وهكذا غاروا على البحرين وحرقوا البيوت الكائنة خارج القلعة ونهبوا أموالهم وقتلوا رجالهم ثم عادوا إلى أماكنهم</p> <p>اتفق العتوب والخليفات بعدها على ألا يقرّ لهم في ديار العجم قرار وقالوا: هيا بنا نسير إلى البصرة فندخل أراضي الدولة العثمانية ونحتمي بحماها. وهكذا وردوا البصرة وهم لا يزالون فيها</p> <p>ويبلغ عددهم مقدار ألفي بيت.</p> <p>وقد جاء عبدكم قاصدهم يقول:</p> <p>نحن بأجمعنا مسلمين وقد تركنا ديار الفزيل باش (كناية عن العجم للباسهم الأحمر على الرأس) وفتناهم وجئنا ملك سلطان المسلمين داخلين. والأمر لكم. هذه هو رجائهم. ولم نعين لهم بعد مكانا للإقامة. فسيتقون مدة على هذا الحال فإذا ما قر قرارهم على أن يستقروا في البصرة أملين أن نعين لهم مكان يستقرون فيه</p> <p>ولهم من المراكب مقدار 150 مركبا. ولكل مركب مدفعين أو ثلاثة مدافع وما بين الثلاثين أو أربعين حامل بندقية.</p> <p>وشغلهم نقل التجار من مكان إلى آخر.</p>	<p>اتفق العتوب والخليفات وقالوا: إن العجم ألقوا بيننا هذه الفتنة؛ فلنذهب لهم ونحاربهم ونخرب البحرين واتفقوا على هذا وأتوا إلى البحرين وخربوا ما حولها وأحرقوها وأخذوا أموالهم وقتلوا رجالهم ورجعوا</p> <p>اتفق العتوب والخليفات وكانوا يقولون لا نسكن في بلاد العجم لأنهم ليسوا على مذهبنا ونذهب إلى البصرة إلى حماية الدولة العثمانية فجاءوا كلهم إلى البصرة</p> <p>وكانوا نحو ألفي أسرة (بيت)</p> <p>وكتب والي البصرة إلى السلطان في إسطنبول يقول:</p> <p>جاء العتوب والخليفات ومن معهم من العشائر الأخرى وقالوا نحن مسلمون وتركنا العجم وجئنا على بلاد سلطان الإسلام والتجأنا إليه وهذا رجاءنا فإنهم يردون أن يسكنوا البصرة ولم يعين والي لهم المكان الذي يسكنون فيه وبقوا على تلك الحال ويقول والي إذا أرادوا يسكنون البصرة فسنعين لهم المكان</p> <p>وكان لهم نحو مئة وخمسين مركب (سفينة) وعلى كل مركب مدفعان أو ثلاثة مدافع وعلى كل مركب ثلاثون أو أربعون رجلا محاربا يحمل بندقية وكانوا دائما يكونون على المراكب</p> <p>وعملهم نقل التجار ونقل أموالهم من مكان لآخر</p>
--	---

<p>-</p> <p>”وقد أنفذنا إلى عشيرة الحولة (الهولة) قاصدين ندعوهم؛ لنصلح بينهم وبين الخليفات (الخليفة) والعتوب</p> <p>فان ورود وقبول التجار من البصرة يتوقف على هذا الصلح. فإذا تم الصلح فسيتم أمن جانب البحر شرهم. فإذا امكن الاصلاح بينهم يظهر لدي أمر بقاء الخليفات والعتوب في البصرة فهو الآن غير معلوم</p>	<p>ويستطرد الوالي في رسالته إلى...</p> <p>يجب أن نصلح بين القبيلتين العتوب والخليفات من جهة وبين القبائل العربية الأخرى من الهولة لأنه إذا لم نصلح بينهم لا يمكن أن يأتي الأتراك إلى البصرة (يحتمل خوفهم منهم) لأن في مجيء الأتراك سيصير عليهم ضرر أي سيصبح ضرر على عسكر العثمانيين</p> <p>ثم يقول الوالي في رسالته: إذا جاء رجل كبير موفد من إسطنبول واصطلح معهم فإننا نأمن شرهم وحينئذ يسود الأمن والاستقرار هناك</p>
---	---

القراءة الضمنية للوثيقة العثمانية (السير نحو أبعاد المحتوى ومضمونه).

لم يكن من المستغرب أن نلاحظ بعد قراءة نصوص التّرجمتين السابقتين أن هناك معياراً واضحاً يميزهما وهو أن الوثيقة لم تترجم في شكلها العربي كترجمة نصية أو بمعناها الحرفي كما نقصد، بل نلاحظ أن التّرجمتين اتخذتا شكلاً يُطلق عليه اسم التعليق والتّضمنين؛ وهي تلك الكلمات والألفاظ التي حاول المترجمين التعليق عليها أو لفت الانتباه لها والتي في الغالب تحاول أن تتوقع الأسئلة التي ربما تدور في خلد القارئ، وتحاول أن تحيى عليها كما حدث مثلاً مع بعض المفردات كـ (الحولة / الهولة) ، (ويستطرد الوالي / ثم يقول الوالي في رسالته) ، (البندر / الميناء... إلخ).

وهذا الأمر ونعني (التعليق) يُعدُّ أداة لا غنى عنها للمترجم في الكثير من الأحيان في عملية تحرير النصوص، بما يتبين معه أن هذا الأمر ليس موقفاً جديداً من الوثيقة العثمانية، فلطالما كتب المؤرخون والباحثون عن المخطوطات والوثائق المترجمة بنفس الطريقة والسياق، بل إن في الكثير من المرات كتب المؤرخون الوثيقة الأصلية نفسها وحرروها وكتبوا التعليقات عليها ومن ثم وبعد فترة من الزمن أصبحت تلك التعليقات والملاحظات جزءاً من المكوّن الأصلي للوثيقة.

عموماً الوثيقة وكما سبق وأشرنا مكتوبٌ قدم من علي باشا والي البصرة في ذلك الوقت إلى العتبة العالية في إسطنبول، وكما هو معروف أن البصرة لم ترتبط ارتباطاً مباشراً بالحكم العثماني إلا في العام ١٥٤٦م وبعد عدة انقطاعات وفي العام ١٦٨٣م استعاد العثمانيون السيطرة على بغداد بعد أن استطاعوا قبلها طرد الفرس ١٦٦٧م إذ توجه العثمانيون لإعادة السيطرة على البصرة مرة أخرى بعد ذلك خاصة وأن الطريق التجاري من البصرة ذو أهمية فائقة بالنسبة للعثمانيين على الطريق التجاري بين الشام (حلب) تحديداً لنجد أن هناك في تلك الفترة إشارات تاريخية تفيد بتولي علي باشا ولاية البصرة في العام ١٧٠١م ممثلاً للعثمانيين هناك^(٣٤).

تري الوثيقة أن علي باشا لجأ لحكومته لكي يعلمها ويأخذ رأيها في أمر عشائر العتوب التي أتت المنطقة تطلب الإذن للاستقرار تحت حماية الدولة العثمانية، ويبن علي باشا أن سبب لجوء العتوب مرده صراع قام بين هذه العشائر وبين البحرين الواقعة تحت نفوذ العجم في تلك الفترة والمقصود الفرس.

يبن والي البصرة موضعاً للباب العالي أن العجم يولون البحرين اهتماماً، لكنها في نفس الوقت تعاني ضغوطاً ومعاملة سيئة منهم، مسترسلاً أن عشيرتي: العتوب والخليفات يسكنون بندر ديلم وبندر ديلم أو بلدة ديلم المشار إليها بالوثيقة هي ميناء يقع على الساحل الشمالي الغربي للخليج العربي في منتصف الطريق بين «أبو شهر وعبدان» على الجانب الفارسي^(٣٥)، هنا تحديداً ربما تواجه الوثيقة تحدياً مهماً وهو المتعلق بصحة أو عدم صحة سكن العتوب والخليفات في بندر ديلم أو بالقرب منه، فالتساؤل الذي يطرح نفسه: ماذا لو صحّت هذه الجزئية؟ إذ أن القبول بصحة هذه الجزئية سيجعل المؤرخين والباحثين مجبرين على العودة لأي أصول مثبتة تدعم هذا الأمر وهو ما لم يكن مقبولا آنذاك لاسيما بعد أن سلّم المؤرخون والباحثون بأن العتوب قدموا من منطقة الهدار بنجد كما هو متفق عليه في أغلب المصادر المحلية والشفوية المتاحة حتى الآن.

٣٤ - للمزيد في هذا الأمر يمكن مراجعة ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تأريخ العراق الحديث، ترجمة، تحقيق: جعفر الخياط، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠١٧.
٣٥ - انظر: جلال خالد الهارون، تاريخ عرب الهولة والعتوب، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط ١، ٢٠١٠، ابتداءً من ص ٢٩.



• خريطة توضح موقع بندر ديلم مقابل الكويت على الجانب الفارسي

تكمل الوثيقة أنَّ هناك بندراً آخر هو (كونك) والقريب من بندر ديلم تتواجد فيه سبع أو ثماني عشائر منهم الهولة؛ وهم عربٌ من أتباع المذهب الشافعي، وبذلك تكون العشائر الثلاث: العتوب، الخليفات، الهولة من ساكني الجانب الفارسي كما ترى الوثيقة، والتي أغفلت الحديث عن طبيعة عمل أو معيشة هذه العشائر من الهولة ولم تعتن بالحديث عنها إلا من خلال وسمهم بأنهم عرب ومن أتباع المذهب الشافعي (السنة).

أيضاً تورد الوثيقة أنَّ فتنة وقعت بين البحرين والهولة من جهة، وبين العتوب والخليفات^(٣٦) من جهة أخرى جعلت هذه الفتنة العشائر الثلاث في حالة صدام مع بعضها البعض، وأن تلك الصدامات جعلت التجار والمهاجرين مهددين، ويتخوفون من القدوم إلى البصرة.

٣٦ - ترى الصباح أن المقصود بالخليفات ليس آل خليفة، وأنهم من الأشاجعة من الحلف من الجلاسي من المسلم من عنزة، والخليفات ينتسبون إلى بني عبدة من اليمنى وهم مالكيون مثل العتوب - ميمونة الصباح، الكويت حضارة وتاريخ، ط ١، ص ٨٢.

حتى هذه المرحلة يمكننا أن نتلمّس كمؤرخين (الدافع أو المصلحة الماديّة)^(٣٧)، إذ ترى الوثيقة أنّ التجار أصبحوا مهّدين، وهذا يعني أنّ هناك أسباباً أكثر عمقاً؛ ممّا يوحي به السياق العام، وهو القلق من تأثر عملية التجارة وهو أمر مهمّ نستطيع من خلاله فهم ما بني عليه من سياقات تاريخيّة لاحقة، حيث تورد الوثيقة أنّ أغلب السفن التي تنتقل بين هذه الموانئ في تلك المنطقة ملك لهذه العشائر الثلاث» الذين يقومون بإطلاق النار على بعضهم البعض إذا تلاقوا في عرض البحر».

كما تبين من الوثيقة أنّ العتوب والخليفات يرتبطان ببعضهما البعض بحلف دون أن تحدّد الوثيقة طبيعته، وأنه وفي تطور للصراع هاجمت الهولة العتوب - دون الخليفات - في أرض البحرين، حيث استطاعت الهولة أن تقتل ٤٠٠ من العتوب، الأمر الذي سارع معه من نجا من العتوب - كما جاء بالوثيقة - للهرب لحلفائهم عشائر الخليفات.

وبعد المعركة، وبعد خسارة هذا العدد من رجالهم، وخسارة جميع أموالهم اتّفق العتوب مع حلفائهم الخليفات على ترك أراضيهم في بندر ديلم، والرحيل إلى البصرة تحديداً على الساحل العربي من الخليج، وتؤكد الوثيقة على أن عشيرتي: العتوب والخليفات بعد تركهم بندر ديلم يلتصقون - وبشكل رسمي - من السلطان العثماني البقاء والاستقرار في البصرة، وأنهم متواجدون بالفعل داخلها، بل وتعطي وصفاً لعدددهم مقدرةً إياهم (بحوالي ٢٠٠٠ بيت)، كما تؤكد الوثيقة أنّه لم يخصّص لهم مكان، وأنه من الأفضل أن يبقوا هكذا للنظر، وللإنصاف وحتى هذا المستوى نلمس أنّ المضمون ومن حيث التفسير على مبدأ السياق المنطقي للحدث يبدو مقبولا بشكل موسع - مع احتفاظنا ببعض التساؤلات المطروحة والتي سبق وأن أشرنا لها - حيث يبدو السياق هنا ومفاده: أنّ الفاعلين التاريخيين (العتوب والخليفات والهولة والعجم) يتصرّفون بكيفية تتماشى مع الوضعيّة والأهداف التي يروم كل طرف أو جهة لتحقيقها كما أنّ حضور العوامل الاقتصادية هنا مترافقة مع الدوافع الدينيّة والإثنية كعامل غير مباشرة في السياق لا يمكن تجاهله ولا يمكن أن يحول بيننا وبين فهم ما خلف سطور تلك المضامين غير المقروءة في الوثيقة.

٣٧ - وهي محرك مهم في صناعة القرارات السياسية والاقتصادية في تلك الفترة

الوثيقة العثمانية والعتوب:

نحاول هنا وبشكل معمق تلمس أدوات الفاعلية التاريخية للوثيقة والتي تصف طبيعة عشائر العتوب والخليفات النازلين على أراضي البصرة، وترصد وبدقة بحسب ما جاء في الوصف أن العتوب والخليفات كانوا يملكون ما يقارب ٤٠٠ مدفع تتوزع على الـ ١٥٠ سفينة، ومن خمسة إلى ستة آلاف رجل مقاتل مسلحين بالبنادق وربما هذا العدد وبهذا الشكل تضخيم غير منطقي لقوة العتوب إذ نحن نتحدث لو صح الأمر عن جيش كبير ومسلح، وليست عشائر فقط، فالوثيقة تتحدث عن ثلاثين إلى أربعين مسلحاً دون أن تذكر المدنيين والرجال والنساء والأطفال منهم، إضافة لـ ١٥٠ سفينة وما يقارب ٤٠٠ مدفع، فهل كان الوالي أو متسلم البصرة يستطيع حقيقة في هذا الوقت مواجهة هذا الجيش الكبير إن رفض الباب العالي (السلطان) بقاءه، وقرر طرده، وعدم السماح له بالبقاء بالمنطقة^(٣٨). في نفس المستوى تذكر الوثيقة أن هناك محاولة تجري للصُلح بين العتوب والخليفات من جهة، وبين الهولة من جهة أخرى، وأنه بعد عقد الصُلح سيتبين إن كان العتوب والخليفات سيستوطنان البصرة أم لا؟ وإن هذا الاستقرار المفترض غير معلوم الآن والذي يبدو أنه مرهون بقبول أو رفض السلطات في إسطنبول، عموماً هذه الوثيقة العثمانية تقابلها وثيقة هولندية هي «لاهاي دن هاغ»، مؤرخة في ١٧٥٦م تقريباً^(٣٩) تنفي وجود العتوب في بندر ديلم، وأن الخليفات (حلفاء العتوب) هم من كانوا بديلم^(٤٠)، وليس العتوب، بل وحددت الشيوخ القائمين على أمر الخليفات هناك، وذكرت أسماءهم، حيث تقول الوثيقة الهولندية: «ينتهي جون جنابة بحافة بنج النائنة التي يقع خلفها بندر ديلم، وهو مستوطنة عربية لعشيرة تُسمى خليفات

٣٨ - فهذه القوة - في حقيقة الأمر هي لجيش كبير ومسلح، وليست لجيش يهرب خوفاً من قوة قبيلة ممائلة (الهولة)، بل مع عدم حساب بقية الأهالي المتواجدين على السفن، فالوثيقة تتحدث عن ثلاثين إلى أربعين مسلحاً دون أن تذكر المدنيين والرجال والنساء والأطفال منهم، فهل كان الوالي أو متسلم البصرة يستطيع حقيقة في هذا الوقت مواجهة هذا الجيش الكبير إن رفض الباب العالي (السلطان) بقاءه، وقرر طرده، وعدم السماح له بالبقاء بالمنطقة!

٣٩ - ظهرت الوثيقة بمجلة بريسكا ١٩٧٩م، وقام بترجمتها ونشرها الباحث الهولندي ويلم م. فلور، مترجمة بالإنجليزية في صحيفة بريسكا، حيث أوردها وترجمها للعربية إبراهيم خوري بكتابه سلطنة هرمز العربية، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، المجلد الثاني، الوثيقة الخامسة، هولندية لاهاي داغ ويلم م. فلور، ص ١٦٣ - ١٨٠ - ٢١٤.

٤٠ - إبراهيم خوري، سلطنة هرمز العربية، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

التي ما تزال تدين بدينها، وتُحافظ على تقاليدها، وهم فقراء يعيشون من الملاحه والغوص على اللؤلؤ، وصيد الأسماك، ومدينتهم ليست سيئة جداً بالنسبة للتجارة؛ لأنها واقعة على مسيرة يوم واحد من بهبهان المدينة الفارسية الغنية^(٤١)... وأن بندر ديلم يترأسه عدة شيوخ؛ الشيخ غنام... والشيخ طعان... والشيخ حامد، وهذا ينفي وجود العتوب في بندر ديلم، والمعني هنا هم الخلفاء^(٤٢).

كذلك مخطوطة البحراني «لؤلؤة البحرين»؛ وهي مخطوطة كتبها الشيخ يوسف البحراني المتوفى ١٧٧٢ م^(٤٣)، حيث قدمت سياقاً تاريخياً يلامس وقائع وأحداث الوثيقة العثمانية ١٧٠١ م خاصة ما جرى بين الهولة والعتوب، وما أحدثه العتوب من تخريب بعد مهاجمتهم للبحرين، وذلك في فترة زمنية تعود إلى ما ذكرته الوثيقة العثمانية ١٧٠١ م، حيث تؤكد مخطوطة البحراني أن العتوب بالفعل هاجموا البحرين، وأن البحرين استعانت بالهولة لردعهم، واستطاعت الهولة في البداية كسر العتوب الذين كرروا هجومهم على البحرين عدة مرات؛ ففشلوا في الأولى والثانية، إلا أنهم استطاعوا في الثالثة دخولها، الأمر الذي استدعى تدخل العجم (الفرس) - كما يرى البحراني - لإعادة البحرين، لكن الهولة استطاعوا لاحقاً هزيمة العتوب مرة أخرى، ومن ثم استخلاص البحرين من أيديهم^(٤٤).

حيث جاء نص المخطوطة: «١١٢ هـ (الموافق تقريباً ١٧٠١ م) وقعت الحرب بين: الهولة والعتوب، وانكسرت البلد إلى القلعة أكبر وأصاغر حتى كسر الله العتوب، بعد فترة حاول الخوارج الاستيلاء على البحرين، وقاموا بمهاجمتها ثلاث مرات؛ فشلت محاولتهم الأولى، والثانية، بعد سنة، وفي الثالثة قاموا بحصار البلد؛ لتسلطهم على البحر، فالبلدة جزيرة، حتى أضعفوا أهلها، وفتحوها قهراً، وكانت واقعة عظيمة، وداهية دهماء لما وقع من عظم القتل والسلب والنهب وسفك الدماء، وبعد أن أخذوها وأمنوا أهلها هربت الناس - سيما أكابر البلد - منها إلى

٤١ - جلال خالد الهارون، عرب الهولة والعتوب، مصدر سابق.

٤٢ - فهل عاد الخلفاء بعد الاستقرار في الكويت بعد العام ١٧٠١ م ورجعوا لبندر ديلم ومنطقة الساحل الفارسي لتذكرهم الوثيقة الهولندية بعدها بأكثر من خمسين عاماً!

٤٣ - تتناول كثيراً من الأحداث والوقائع التاريخية للبحرين من خلال ترجمته لمشاهير رجال الحديث والعلماء بالبحرين كما جاء بالكتاب، البحراني، لؤلؤة البحرين، ص ٥، المقدمة.

٤٤ - البحراني، لؤلؤة البحرين، مصدر سابق، ص ٤٢٨.

القطيف)... بعد بضع سنوات؛ صارت الدائرة على العجم فقتلوا جميعاً، وحرقت البلاد... ولكن العجم استطاعوا ردّ البحرين بعد فترة..... ولكن هذا الحال لم يدم طويلاً حيث اتفق خراب البلد... باستيلاء الهولة عليها.^(٤٥)

وربما تكون مخطوطة البحراني تدعم بشكل جزئي أحداث الوثيقة العثمانية، لكن في حقيقة الأمر تبدو مخطوطة البحراني نفسها إحدى أدوات استكمال المشهد التاريخي المؤكّد لحقيقة أنّ العتوب لم يكونوا ببندر ديلم، فالأحداث التي وردت في مخطوطة البحراني أغلبها بعيدة كلّ البعد عن أيّ ذكر لمجيء العتوب من الساحل الفارسي، بل وحتى الخلفيات اختفوا أيضاً من أحداث البحراني في هذه الواقعة التي نتأكّد كذلك من خلالها من أنّ العتوب استطاعوا في فترة من الفترات فتح البحرين، والاستيلاء عليها. أخيراً: يُمكن القول: إن القراءة المعمّقة للوثيقة العثمانية ١٧٠١م تؤكّد لنا حقيقة أنّ المشهد الدقيق لعام تأسيس الكويت وظهور العتوب بالمنطقة لن يظهر استناداً إلى مصدر دون آخر، فالوثيقة العثمانية تكملها وتدعمها مخطوطة البحراني، في حين تشير الوثيقة الهولندية إلى واقع دقيق للخلفيات، وأنهم هم من كانوا ببندر ديلم، وليس العتوب، كذلك فإن مخطوطة مرتضى بن علوان ١٧٠٩م تؤكّد على وجود الكويت مستقرة وعامرة.

إذاً ومع اشتداد المتناقضات حول الوثيقة العثمانية يجب أن ندرك أنّنا نتحدّث عن فترة مشحونة ومتشابكة سياسياً، بل وللتاريخ ذاته، حيث إن النقلة التاريخية التي تحقّقت مع ظهور الوثيقة العثمانية والتي تمثلت في ما يتعلق بعملية تحديد تاريخ تأسيس الكويت، أو حتى قضية وطن العتوب الأصلي، أصبحت مرتبطة - إلى حدّ بعيد - بما طرحته هذه الوثيقة التاريخية من مضامين فرضت على المؤرخين التعامل مع ما جاء فيها بشكل جديد، ومستوى يُراعي في تحليله وتناوله المواءمة والتوفيق بين الجديد والقديم، أيضاً مستوى يقوم على التعامل مع المعرفة التاريخية المرصودة، والتي لم تقدّمها الوثيقة العثمانية فحسب بل وأيضاً الوثائق والمخطوطات الأخرى الماثلة والتعامل معه بمنهج نقدي / إشكالي؛ وذلك لإعادة استحضار وبناء وقائع تاريخية في سياق تصور الزمن التاريخي السليم لها، ولنصل من خلالها إلى حقائق مقاربة وبشكل دقيق ومنظم.

٤٥ - البحراني، نفسه، ص ٤٢٧، ٤٢٨.

الختمة والنَّاتج:

ما قمنا باستعراضه سابقاً (وبشكل مبسّط) هو أغلب ما يتعلّق بمضمون الوثيقة العثمانية والتي لجأنا في عملية تحليلها من هذا المنظور إلى فهم الحدث كتصرفات تاريخية مرصودة قام بها الفاعلون في مشهد الوثيقة وضمن ظروف معينة لم تهملها الوثيقة، بل رصدتها وتركت أمر ما جاء فيها للمؤرخين والباحثين؛ ليقوموا بالبرهنة والاستدلال سواء الرافض أو المتقبّل، وبالتالي تظل الوثيقة العثمانية المؤرّخة في العام ١٧٠١م حقل تاريخي فائق الأهمية والخطورة في نفس الوقت، حقل قادر على نقل أجزاء ومسلمات في التاريخ الكويتي من مستوى الإقرار والتسليم إلى المستوى إعادة البحث والتنقيب القائم على مزيد من المنهجية العلمية والنص الموثّق.

أيضاً جاء الانتقال من العرض النظري للوثيقة العثمانية إلى العرض التحليلي لها، ومحاولة تفكيك مضمون ما حملته من إشارات وإفادات تاريخية بالنسبة للتاريخ الكويتي خصوصاً وأحداث الماضي المتعلق بالعتوب عمومًا ليحمل لنا في طياته ثلاثة مفاهيم رئيسة تتنازع فيما بينها الإشكال والتخاصم حول الوثيقة، أوّل هذه الإشارات إشكالية (الزمن) الذي حملته الوثيقة: وهو تاريخ ١٧٠١م بما يحمل معه ضمناً دلالات التصادم التاريخي مع مسلمات وقراءات النشأة والتأسيس، فهذه الإشكالية التي ستجبر المؤرخين النظّر بعين الاعتبار للآراء القائلة بضرورة إعادة النظّر في الكثير ممّا طرح في سياق عمليات تفسير النشأة والتأسيس بالنسبة للكويت لاسيما ما تمّ وضعه افتراضياً من قبل المؤرّخ أحمد مصطفى أبو حاكمة والمعتمد في الأصل على الوثيقة والمستند البريطاني.

الإشكالية الثانية وهي: (طبيعة الربط الذي أشارت له الوثيقة بالنسبة للعتوب مع الساحل الفارسي) والإيحاءات التي حاولت ربط العتوب بساحل فارس على الرغم من اعترافها بأنهم عرب بل وحددت مذهبهم.

أخيراً: (مفاهيم الصياغة أو البناء التاريخي للوثيقة) والتي من خلالها يمكن الحصول على إجابات تاريخية ممنهجة وفق الإشكال الذي طرح والفرضيات التي

وضعت؛ والمتعلق بأهم مسلمتين في تاريخ الكويت وهو: (التأسيس والنشأة من جهة، وموطن العتوب والهجرة المتعلقة بهم من جهة أخرى)؛ فالرسم التفسيري لرواية الوثيقة لا يتوافق تماماً مع قراءات المؤرخين بشكل كبير خاصة ما يتعلق بالإطار؛ إذ بينهما العديد من الفجوات التاريخية التي لا يتأتى حتى اليوم لنا رآها بسهولة وهذا يثير مسألة مدى القطيعة والاستمرارية التي تطبع كل حقبة، ولنتحرر قليلاً من أصفاد التاريخ الشفوي، ولنغص في أعماق التاريخ الموثق الذي لا يروي الأحداث بشكل تفصيلي فقط بل وبشكل مدون أيضاً.

قائمة المصادر والمراجع:

- أبا حسين، علي، مجلة الوثيقة، العدد الأول، السنة الأولى ١٩٨٢ م.
- إبراهيم خوري وأحمد جلال التدمري، سلطنة هرمز العربية، المجلد الثاني، ط ١، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠ م.
- بي جي سلوت، نشأة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٣ م.
- جلال خالد الهارون، تاريخ القبائل العربية في السواحل الفارسية، ٢٠٠٨ م.
- جلال خالد الهارون، تاريخ عرب الهولة والعتوب، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط ١، ٢٠١٠ م.
- جمال زكريا قاسم، مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي المحفوظة في دور السجلات الإنجليزية: عرض وتعليق، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٢ م.
- ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تأريخ العراق الحديث، ترجمة، تحقيق: جعفر الخياط، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠١٧ م.
- سيد نوفل، الأوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦١ م.
- طهوب، تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣ - ١٨٧٠ م، ط ١، ذات السلاسل ١٩٨٣ م.
- عبدالله محمد الهاجري، "دراسة نقدية في منهجية ومضمون النص التاريخي لكتاب تاريخ الكويت لمؤلفه عبد العزيز الرشيد"، حوليات كلية الآداب - الحولية الخامسة والثلاثون، ٢٠١٤ م.
- فائز البدراني، أهمية الوثائق لتاريخنا الحاضر، ٢٠١٧ م.
- لانجلو وسينوبوس، المدخل إلى الدراسات التاريخية، ترجمة، عبد الرحمن بدوي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٣ م.
- محمود عباس حمودة، الوثائق العثمانية، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩ م.

- مصطفى عبد القادر النجار، شركة الهند الشرقية ملاحمها وأبرز سماتها في الخليج العربي ١٦٠٠ - ١٨٥٨، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، العدد ١٥، السنة الرابعة، جامعة الكويت، ١٩٧٨ م.
- ميمونة الصُّباح، الكويت حضارة وتاريخ، ج ١، ط ٤، د.ت
- نجاتي أقطاش وعصمت بينارق، الأرشيف العثماني، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية.
- نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق الإنجليزىة، مجلد ١، ط ١، دار السَّاقِي، بيروت، ١٩٦٦ م.
- هاتشلك لويس جو، كيف نفهم التَّاريخ، ترجمة عائدة عارف، وأحمد أبو حاكمة، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٦ م.
- يعقوب يوسف الغنيم، الكويت تواجه الأطماع، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط ١، ١٩٨٨ م.



قواعد النشر في دهرية (هئائف تاريخية)
بمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

- ١- یرحب المركز بالبحوث التي تُركز على الوثائق التاريخية التي تتعلق بدولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية.
- ٢- أن يشمل البحث عرض وثيقة تاريخية، والتعليق عليها بصورة بحثية.
- ٣- ألا تقل عدد كلمات البحث عن (٢٥٠٠) كلمة.
- ٤- أن يقدم البحث إلى مدير المركز عبر الإيميل **gulf_center@yahoo.com**.
- ٥- يمنح الباحث (٥٠) نسخة من الإصدار.
- ٦- يمنح الباحث مكافأة مالية قدرها (١٠٠) دينار كويتي.

